

الجزائر وتحديات المياه

دراسة للسياسات وإستراتيجيات الإستدامة

د/منال سخري



وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

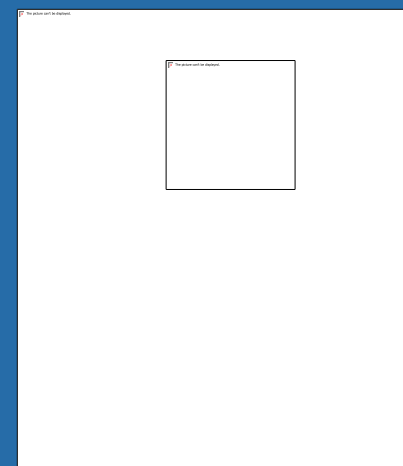
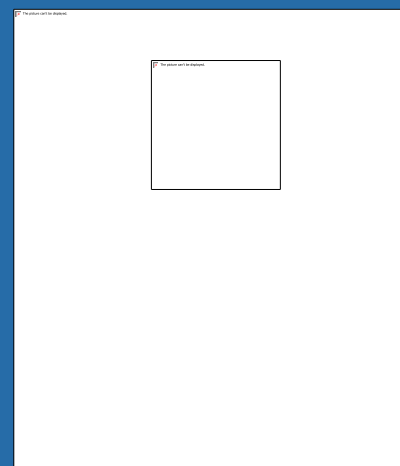
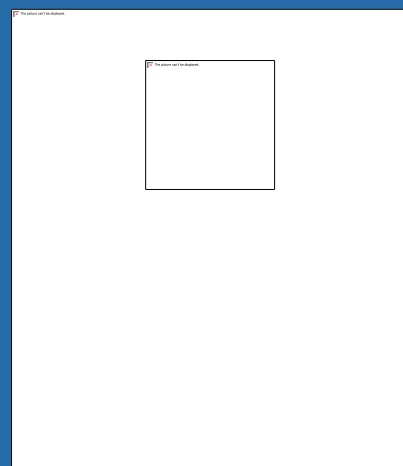
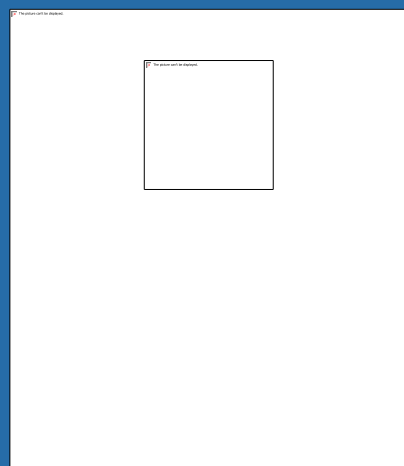




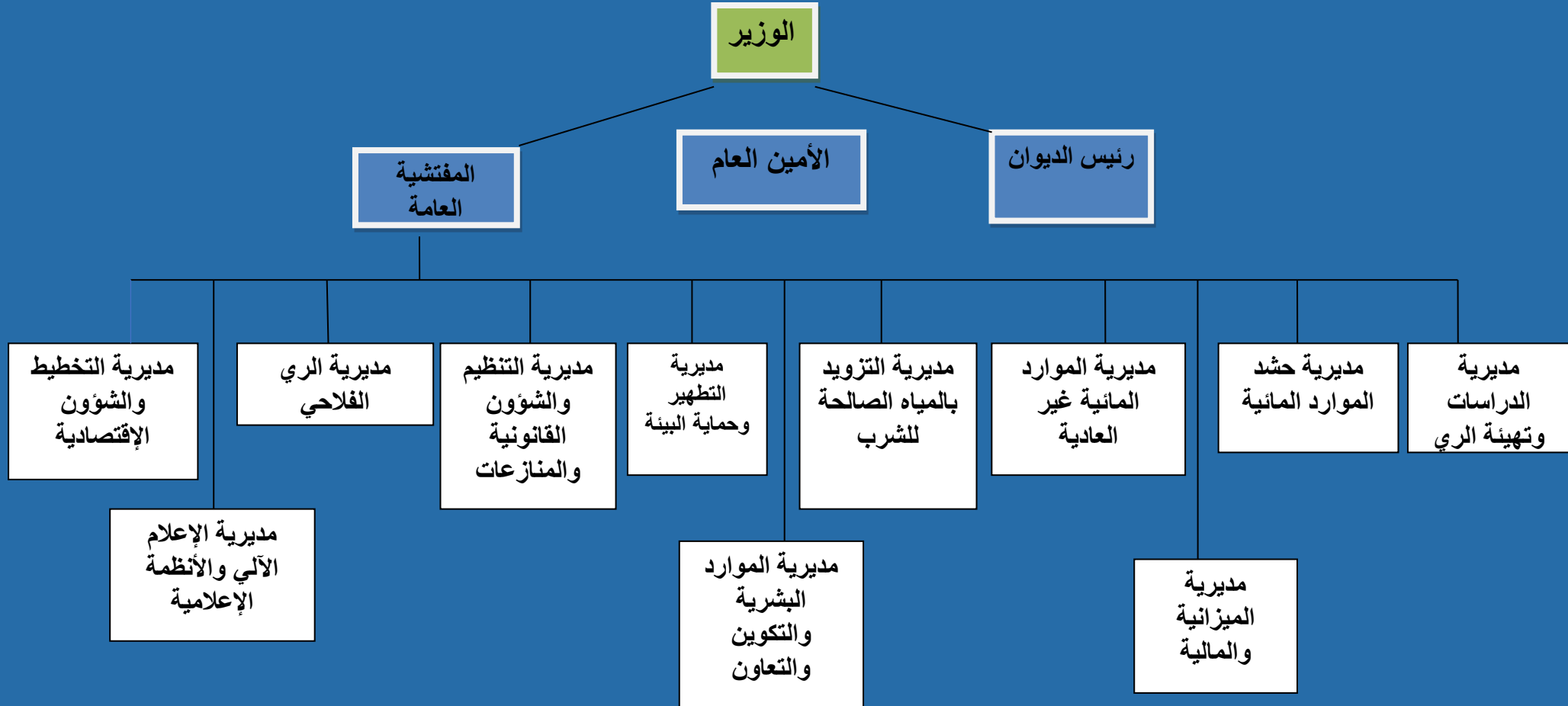
مقدمة

تعتبر الجزائر واحدة من بين 19 دولة عربية تقع ضمن خط الفقر المائي وهي تواجه تحديات كبيرة في مجال إدارة الموارد المائية وضمان إستدامتها حيث تعرف ضغطا متناميا نتيجة الموقع الجغرافي الذي جعلها عرضة للتغيرات المناخية وظواهر الطقس المتطرفة من جهة والاحتياجات المختلفة للمياه سواء القطاعية أو المحلية من جهة أخرى

محاور الورقة



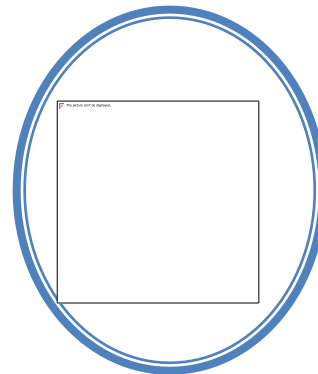
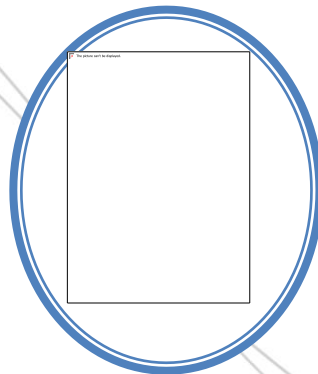
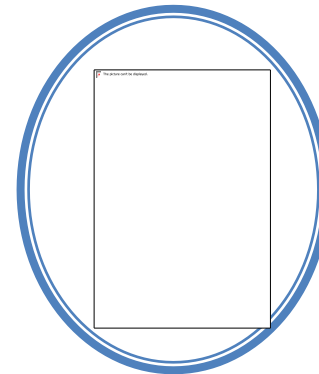
الإطار القانوني والمؤسسي لإدارة المياه في الجزائر





1- الإطار المؤسسي

تعتبر حماية الموارد المائية مجالاً مشتركاً تتقاطع فيه العديد من الوزارات وتعد وزارة الموارد المائية والأمن المائي السلطة المخولة برسم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والاستراتيجيات الوطنية للمياه وتتشكل من مجموعة المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية والتي تضم مجموعة من المكاتب لها إختصاصاتها ومهامها التي يحددها القانون إلى جانب المديريات التابعة للوزارة نجد أيضاً المؤسسات تحت وصايتها كما هو موضحة في الشكل



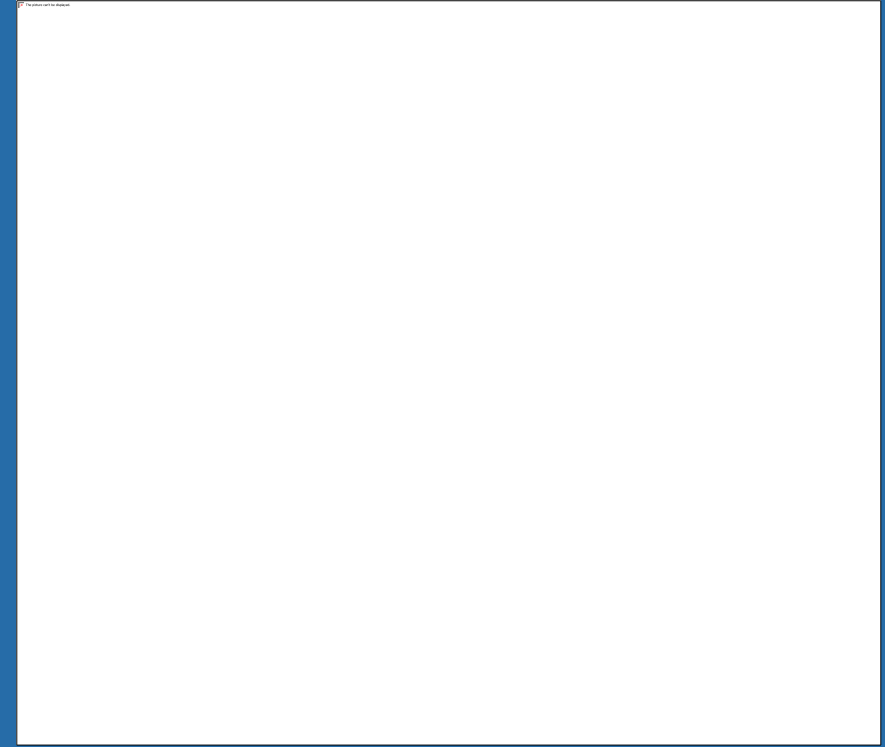
2- حماية الموارد المائية في القانون الجزائري

العقوبة	المخالفة
غرامة مالية من 50.00 دج إلى 10.000 دج	تشديد بناء أو إلحاق الضرر ب: البحيرات، الوديان، البرك، المسبخات والشطوط
غرامة مالية من 50.00 دج إلى 10.000 دج	عدم التبليغ عن إكتشاف المياه الجوفية
السجن من سنة إلى خمس سنوات مضاف إليها غرامة من 200.000 دج إلى 2000.000 دج أو بإحدى العقوبتين. تضاعف العقوبة في حالة تكرار الفعل	الإضرار بالمنشآت العمومية والحواف وطبقات الطمي. -عرقلة التدفق الحر للمياه السطحية
السجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات مضاف إليه غرامة مالية من 50.000 دج إلى 100.000 دج تضاعف العقوبة في حالة تكرار الفعل	غياب رخصة لحفر الآبار أو تهيئة منشآت الري
غرامة مالية تقدر من 10.000 دج إلى 100.000 دج تضاعف العقوبة في حالة تكرار الفعل	غياب رخصة التخلص من المواد غير الخطرة (غير السامة)
السجن من سنة إلى خمس سنوات مضاف إليه غرامة مالية من 500.000 دج إلى 1000.000 دج. تضاعف العقوبة في حالة تكرار الفعل	التخلص من النفايات، مخلفات البناء، جثث الحيوانات بالمنشآت المائية، البرك، الوديان، الينابيع، أماكن الشرب العمومية
غرامة مالية من 100.000 دج إلى 1000.000 دج. تضاعف العقوبة في حالة تكرار الفعل	مخالفة المنشآت المصنفة أو الوحدة الصناعية للتخلص من النفايات ومعالجة المياه للتنظيم المعمول به
السجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات مضاف إليه غرامة مالية من 500.000 دج إلى 1000.000 دج مصادرة المعدات تضاعف العقوبة في حالة تكرار الفعل	غياب رخصة إنجاز الآبار وإخراج المياه الجوفية أو منابع المياه. غياب رخصة بناء المنشآت وهياكل التحويل أو إستخراج المياه الجوفية السطحية
السجن من سنة إلى خمس سنوات مضاف إليه غرامة مالية من 500.000 دج إلى 1000.000 دج. مصادرة المعدات تضاعف العقوبة في حالة تكرار الفعل	غياب عقد الإمتياز لاستغلال المياه غياب رخصة إنشاء هياكل إستغلال المياه (تحلية البحر، التطهير، الإستخدام الفلاحي، النشاط الرياضي والترفيه)
السجن من سنة إلى سنتين مضاف إليه غرامة مالية من 200.000 دج إلى 1000.000 دج تضاعف العقوبة في حالة تكرار الفعل	عدم مطابقة معايير التزود بالمياه
السجن من ستة أشهر إلى سنة مضاف إليه غرامة مالية من 100.000 دج إلى 500.000 دج تضاعف العقوبة في حالة تكرار الفعل	عرقلة نشاط مؤسسات جمع المياه القذرة، الصرف، التطهير أو الإضرار بعمالها
السجن من سنة إلى خمس سنوات مضاف إليها غرامة من 500.000 دج إلى 1000.000 دج تضاعف العقوبة في حالة تكرار الفعل	إستعمال المياه القذرة غير المعالجة في السقي



ثانيا: سياسات وإستراتيجيات إدارة المياه وتنميتها المستدامة بالجزائر

- 1--مبادئ وأهداف السياسة الوطنية لإدارة الموارد المائية
- تحسين إدارة إقتصاد المياه
- الإعتماد على الأنظمة التسعيرية والتي تقدم القيمة الحقيقية /التكلفة لإستهلاك المياه والتزود بها
- منح رخص الإستغلال وإستعمال الموارد المائية لكل شخص طبيعي أومعنوي
- تفعيل آلية المشاركة لمختلف الفاعلين والمعنيين بقطاع المياه
- وضع مخطط لتهيئة الري وحشد الموارد المائية بما يتلاءم وسياسة حماية البيئة
- تعيين شرطة المياه



يتميز المناخ البيئي بالجزائر بإقليم في معظمه جاف أو نصف جاف حيث يتشكل من ثلاثة مجموعات كبرى مختلفة فمجموعة التل تقدر من الإقليم، أما الهضاب العليا %مساحتها 4 والمجموعة %بمساحة تقدر ب 9 من مساحة %الصحراوية بنسبة 87 الجزائر مما أدى إلى تباين في توزيع الموارد الطبيعية مع محدوديتها وتعرضها للتهديد من مياه %، فالمنطقة التالية تحتوي على 95 السيول للبلاد مما جعلها تعاني ضغطا بيئيا متناميا على الموارد



وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture





ثالثاً: التحديات التي تواجه قطاع المياه بالجزائر

تغير المناخ



الضغط المتنامي على الموارد المائية



الجفاف



التصحّر



رابعاً: ميكانيزمات تطوير إدارة الموارد المائية وتنميتها المستدامة في الجزائر

لقد بذلت الجزائر العديد من الجهود ومازالت من خلال تبني إستراتيجيات وسياسيات وطنية لحماية المورد الحيوي ومصادره وتنميته بشكل مستدام فتم الاعتماد على تقنيات ترشيد الري (كالسقي بالتنقيط) والاستفادة من المياه العادمة المعالجة واختيار المحاصيل الملائمة حسب مناخ الولاية والمقاومة للجفاف والتي تم تطبيقها أيضا في حملات التشجير التطوعي وتنظيم سحب منسوب المياه الجوفية

إصدار قانون الحماية من المخاطر والكوارث الطبيعية (القانون 04/ 20) (المتعلق بالأخطار الكبرى وتسيير الكوارث الكبرى في إطار التنمية المستدامة) وحماية المياه من التلوث الصناعي والزراعي والصناعي والبشري وحماية الأراضي الرطبة



خاتمة

بناء على الوعي المتزايد بأهمية الموارد المائية وضرورة الحفاظ عليها وبالرجوع إلى الترسانة القانونية التي تم اعتمادها يبقى على الجزائر مواصلة الجهود في تعزيز تنمية المياه وإستدامتها من خلال الدفع بمقاربة الحوكمة المائية والتي تؤدي إلى تمكين الحصول والوصول إلى المياه وشفافية إدارتها وضبط التوازن بين النظم الإيكولوجية والطلب على المياه وفعالية التشريعات ذات الصلة وضمان مشاركة مختلف الفاعلين وأصحاب المصالح المختلفة

يتعين الإستمرار في تنفيذ السياسات الوطنية للمياه والعمل على زيادة الوعي بأهمية هذا المورد الحيوي لأن الأمر يتعلق بتلبية الحاجات الحالية والاستثمار في المستقبل (البيئة والاقتصاد) بالتالي حماية الموارد المائية للأجيال الحالية والمستقبلية بشكل مستدام





شكرا لطيب الإصغاء والمتابعة



وزارة البيئة والمياه والزراعة
Ministry of Environment Water & Agriculture

